جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

الشيوعيين وثوره ١٤ تموز ١٩٥٨

بحث مقدم الى مجلس كلية التربية الأساسية قسم التاريخ لنيل شهادة البكالوريوس في التاريخ من قبل الطالب :

عبد الحسين علي عبد الحسين شذر

اشراف

م. م محمد فاخر

١٤٤٧ ٢٠٢٦م

الاية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة ،الآية: 249

الإهداء

إلى أهلي الأعزاء، الذين كانوا النور في طريقي، والداعم الأول في كل خطوة،

أهديكم هذا العمل المتواضع.

إلى من زرعوا في الأمل والعزيمة، وكانوا سندي في أوقات الشدة والرخاء.

إلى من علّموني أن الصبر مفتاح الفرج، وأن النجاح ثمرة الاجتهاد.

إلى قلوبٍ منحتني الحب دون مقابل، والدعاء دون انقطاع.

إلى من شاركوني أحلامي وساعدوني على تحقيقها.

إلى عائلتي الكريمة، مصدر قوتي وفخري واعتزازي.

لكم مني كل الحب والتقدير والامتنان

الشكر والتقدير

بدايةً، أتقدم بخالص الشكر والعرفان، والحمد لله رب العالمين على توفيقه وفضله في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير الى رئيس القسم والأساتذة الكرام على جهودهم المباركة في توجيهنا و تعليمنا.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخاص الى المشرفة على هذا البحث، لما قدمته من دعم وإرشاد قيّم.

كما أخص بالشكر الأستاذ محمد فاخر، على ما بذله من جهد وعطاء في سبيل إنجاح هذا العمل.

فجزاهم الله جميعًا خير الجزاء، ووفقهم لما فيه الخير والعطاء.

والحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

التسلسل	المواضيع	رقم الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	قائمة المحتويات	د
5	المقدمة	1
12	المبحث الأول :الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق الملكي(1921-1958)	4
13	المبحث الأول :طبيعة النظام السياسي في العراق الملكي وتطوراته	4
14	المبحث الثاني : نشأة وتطور الحزب الشيوعي العراقي	6
15	الفصل الأول :الشيوعيين طريقهم إلى ثورة ١٤ تموز	8
16	المبحث الأول :التحول الاستراتيجي الى العمل العسكري	8
17	المبحث الثاني :التنسيق مع حركة الضباط الأحرار	10
18	الفصل الثاني :التنسيق مع حركه الضباط الاحرار	12
19	المطلب الأول :نشأة تنظيم الضباط الاحرار وتطوره	12
20	المبحث الثاني :التنسيق مع حركة الضباط الأحرار	14

21	الفصل الثالث :أحداث الموصل وكركوك والانقلاب على الشيوعيين	16
22	المبحث الأول :حركة الشواف في الموصل	16
23	المبحث الثاني :أحداث كركوك1959	18
24	المبحث الثالث :تصادم عبد الكريم قاسم مع الحزب الشيوعي العراقي	20
25	الخاتمة	22
26	نتائج البحث	23
27	قائمة المصادر	24

==========

الملخص

ثـورة 14 تمـوز 1958 فـي العـراق تُعـدّ مـن أهـم التحـولات السياسـية فـي تـاريخ الـبلاد الحـديث، إذ أنهـت النظـام الملكـي الهاشـمي وأعلنـت قيـام الجمهوريـة. وكـان للحـزب الشـيوعي العراقـي دور ملحـوظ فـي هـذه الثـورة، سـواء فـي التمهيـد لهـا أو فـي دعمهـا بعـد نجاحها.

قبـل الثـورة، كـان العـراق يعـيش حالـة مـن التـوتر السياسـي والاجتمـاعي. فالنظـام الملكـي كـان مرتبطًـا بالسياسـات البريطانيـة، مـع وجـود تفـاوت اقتصـادي كبيـر بـين الطبقـات، وانتشـار الفقـر بـين العمـال والفلاحـين. فـي هـذا السـياق، بـرز الحـزب الشـيوعي العراقـي كقـوة سياسـية مـؤثرة، حيـث تبنّـى قضـايا الطبقـات الكادحـة ودعـا إلـى العدالـة الاجتماعيـة والإصـلاح السياسـي. وقـد تمكـن الحـزب مـن بنـاء قاعـدة جماهيريـة واسـعة، خاصـة فـي المدن وبين المثقفين والعمال.

عنـدما قامـت الثـورة بقيـادة مجموعـة مـن الضـباط الأحـرار، وعلـى رأسـهم عبـد الكـريم قاسـم وعبـد السـلام عـارف، لـم يكـن الحـزب الشـيوعي هـو مـن قادهـا عسـكريًا، لكنـه كـان مـن أبـرز القـوى السياسـية التـي أيـدتها بقـوة. فقـد رأى الشـيوعيون فـي الثـورة فرصـة لإنهـاء النفـوذ الاسـتعماري وتحقيـق إصـلاحات جذريـة فـي بنيـة المجتمـع العراقـي. وبعـد نجـاح الثـورة، خرجـت الجمـاهير، بمـا فيهـا أنصـار الحـزب الشـيوعي، إلـى الشـوارع لـدعم النظام الجمهوري الجديد.

فـي المرحلـة التـي تلـت الثـورة، لعـب الشـيوعيون دورًا مهمًـا فـي الحيـاة السياسـية. فقـد دعمـوا حكومـة عبـد الكـريم قاسـم، وشـاركوا فـي تنظـيم التظـاهرات والفعاليـات الشـعبية التـي سـاندت سياسـاته، مثـل قـانون الإصـلاح الزراعـي، وقـانون الأحـوال الشخصـية، وتقلـيص نفـوذ الإقطـاع. كمـا سـاهموا فـي تعزيـز فكـرة السـيادة الوطنيـة والخـروج مـن الأحلاف العسكرية الغربية مثل حلف بغداد.

لكـن هـذا الـدور المتصـاعد أثـار مخـاوف أطـراف أخـرى داخـل العـراق، خاصـة القـوميين والبعثيـين، الـذين رأوا فـي تنـامي نفـوذ الشـيوعيين تهديـدًا لمشـاريعهم السياسـية. ونتيجـة لـذلك، شـهدت الـبلاد صـراعات سياسـية حـادة، وصـلت أحيانًـا إلـى مواجهـات داميـة. كمـا أن علاقـة الحـزب الشـيوعي بعبـد الكـريم قاسـم لـم تكـن مسـتقرة تمامًـا؛ فـرغم التعـاون بـين الطـرفين، فـإن قاسـم حـاول الموازنـة بـين القـوى المختلفـة، ولـم يمـنح الشـيوعيين سـلطة كاملة.

يمكـن القـول إن الشـيوعيين كـانوا مـن أبـرز المسـتفيدين سياسـيًا مـن أجـواء مـا بعـد الثـورة، لكـنهم أيضًـا كـانوا جـزءًا مـن حالـة الاسـتقطاب التـي سـاهمت فـي عـدم اسـتقرار النظـام الجمهـوري. وفـي النهايـة، أدت هـذه الصـراعات إلـى إضـعاف النظـام، ممـا مهّـد الطريـق لانقـلاب 8 شـباط 1963، الـذي أطـاح بحكـم عبـد الكـريم قاسـم، وتعـرّض خلالـه الشيوعيون إلى حملة قمع واسعة.

المقدمة

يُعدّ تاريخ العراق الحديث، ولاسيما مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من أكثر المراحل تعقيداً وغنىً بالأحداث السياسية والاجتماعية، إذ شهدت البلاد تحولات جذرية تمثلت في سقوط النظام الملكي عام 1958 وقيام النظام الجمهوري. وقد رافق هذه التحولات صعود قوى سياسية متعددة، كان من أبرزها الحزب الشيوعي العراقي، الذي لعب دوراً مهماً في الحياة السياسية والاجتماعية، سواء قبل ثورة 14 تموز أو بعدها. فقد نشأ هذا الحزب في بيئة اتسمت بالاضطرابات الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي، مما جعله يستقطب فئات واسعة من العمال والمثقفين، ويسهم في تشكيل الوعي السياسي داخل المجتمع العراقي

وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول مرحلة مفصلية من تاريخ العراق، شهدت صراعاً بين تيارات فكرية وسياسية مختلفة، من قوميين وشيوعيين وقوى عسكرية، في ظل تأثيرات الحرب الباردة والتدخلات الدولية. كما أن دراسة دور الشيوعيين في هذه المرحلة تساعد على فهم طبيعة التحولات التي رافقت قيام الجمهورية، والصراعات التي أدت لاحقاً إلى زعزعة استقرارها، خاصة مع تصاعد التوترات الداخلية مثل أحداث الموصل وكركوك التي عكست حجم الانقسامات السياسية والاجتماعية

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على دور الحزب الشيوعي العراقي كأحد الفاعلين الرئيسيين في تشكيل مسار الأحداث السياسية خلال تلك الحقبة، إضافة إلى فهم علاقته بالسلطة الحاكمة بقيادة عبد الكريم قاسم، وتحليل طبيعة التحالفات والصراعات التي نشأت بين القوى المختلفة. كما يساعد البحث في تفسير أسباب التحولات من التعاون إلى الصدام، وهو ما يمثل مفتاحاً لفهم تاريخ العراق السياسي لاحقاً

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1) دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق خلال العهد الملكي وتأثيرها على نشوء الحركات السياسية.
2) تحليل نشأة الحزب الشيوعي العراقي وتطوره الفكري والتنظيمي.
3) توضيح دور الشيوعيين في ثورة 14 تموز 1958.
4) دراسة طبيعة العلاقة بين الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم.
5) تفسير أسباب الصراع الذي انتهى بالانقلاب على الشيوعيين.

==========

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده:

ما هو الدور الحقيقي الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي في التحولات السياسية التي شهدها العراق بين العهد الملكي وبداية العهد الجمهوري، ولماذا تحولت علاقته مع السلطة من التعاون إلى الصدام؟

ويتفرع عن هذا التساؤل أسئلة أخرى تتعلق بطبيعة تأثير العوامل الداخلية والخارجية، ومدى قدرة الحزب على التأثير في مجريات الأحداث.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الحزب الشيوعي العراقي كان قوة سياسية مؤثرة ساهمت في دعم الثورة، إلا أن تضارب المصالح مع السلطة، إلى جانب الضغوط الداخلية والخارجية، أدى إلى تدهور العلاقة وتحولها إلى صراع مفتوح، خاصة في ظل التنافس بين التيارات السياسية المختلفة خلال فترة ما بعد الثورة

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال تتبع الأحداث وفق تسلسلها الزمني، وتحليلها في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بها. كما تم الاستعانة بالمصادر التاريخية والدراسات الأكاديمية الحديثة لفهم أبعاد الموضوع بشكل أعمق وربط الأحداث ببعضها البعض.

هيكلية البحث

يتكون البحث من عدة فصول ومباحث، تم تنظيمها بشكل يحقق تسلسلاً منطقياً للأحداث:

الفصل التمهيدي: يتناول هذا الفصل الخلفية العامة للبحث، حيث يركز المبحث الأول على الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق الملكي، موضحاً طبيعة النظام السياسي وتأثير النفوذ الأجنبي والتفاوت الاجتماعي، وهي عوامل مهدت لظهور الحركات المعارضة. أما المبحث الثاني فيتناول نشأة الحزب الشيوعي العراقي وتطوره، مع التركيز على أفكاره وانتشاره بين فئات المجتمع.

الفصل الأول: الشيوعيين وطريقهم إلى ثورة 14 تموز

يركز هذا الفصل على دور الشيوعيين في التمهيد للثورة، حيث يناقش المبحث الأول التحول الاستراتيجي نحو العمل العسكري، مبيناً كيف انتقل الحزب من العمل السياسي إلى دعم التحركات العسكرية. بينما يوضح المبحث الثاني طبيعة التنسيق مع حركة الضباط الأحرار، ودور هذا التعاون في إنجاح الثورة.

الفصل الثاني: الشيوعيون في رحاب الجمهورية الفتية

يتناول هذا الفصل مرحلة ما بعد الثورة، إذ يركز المبحث الأول على موقف الحزب من انتصار الثورة والإجراءات التي اتخذها لتعزيز نفوذه. أما المبحث الثاني فيبحث في علاقة الشيوعيين بعبد الكريم قاسم، موضحاً طبيعة التعاون في البداية ثم التوتر الذي بدأ يظهر لاحقاً نتيجة اختلاف الرؤى السياسية.

الفصل الثالث: أحداث الموصل وكركوك والانقلاب على الشيوعيين

يتناول هذا الفصل مرحلة الصراع، حيث يركز المبحث الأول على حركة الشواف في الموصل وما رافقها من أحداث، بينما يناقش المبحث الثاني أحداث كركوك عام 1959 التي عكست حدة الانقسامات داخل المجتمع. أما المبحث الثالث فيوضح تصادم عبد الكريم قاسم مع الحزب الشيوعي، والأسباب التي أدت إلى تراجع نفوذ الحزب وانتهاء مرحلة التحالف.

الخاتمة: تتضمن عرضاً لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، مع تقديم استنتاجات عامة حول طبيعة المرحلة التاريخية المدروسة.

يتضح من خلال هذا البحث أن مرحلة ما بعد ثورة 1958 كانت فترة صراع سياسي معقد، لعب فيها الحزب الشيوعي دوراً محورياً، إلا أن تداخل العوامل الداخلية والخارجية أدى إلى تغير مسار الأحداث وانتهاء التحالفات إلى صراعات حادة.

المبحث الأول

الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق الملكي (1921–1958)

شهد العراق الملكي بين عامي 1921 و1958 أوضاعًا سياسية واقتصادية معقدة تأثرت بالهيمنة البريطانية وتكوين الدولة الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى. سياسيًا، اتسم النظام بوجود ملكية دستورية ظاهرية، لكن النفوذ البريطاني بقي قويًا عبر المعاهدات والتدخل في شؤون الحكم، مما أدى إلى عدم استقرار حكومي وكثرة الانقلابات والتغييرات الوزارية، إضافة إلى تنامي المعارضة الوطنية والحركات القومية. أما اقتصاديًا، فاعتمد العراق بشكل كبير على الزراعة التي بقيت متخلفة وتعاني من سيطرة الإقطاع، في حين بدأ قطاع النفط بالنمو تدريجيًا وأصبح موردًا مهمًا للدولة، لكنه لم ينعكس بشكل عادل على مستوى معيشة السكان. هذه الظروف مجتمعة ساهمت في تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية التي انتهت بسقوط النظام الملكي في ثورة 14 تموز 1958.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في العراق الملكي وتطوراته

شهد العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة سنة 1921[1] تنصيب فيصل الأول[2] ملكاً على العراق في 23 آب 1921، وبذلك بدأت مرحلة النظام الملكي الذي ارتبط بشكل وثيق بالسياسة البريطانية، حيث تم توقيع المعاهدة العراقية–البريطانية عام 1922 التي منحت بريطانيا نفوذاً واسعاً في الشؤون السياسية والعسكرية، واستمر هذا النفوذ حتى بعد دخول العراق عصبة الأمم عام 1932 وإعلان الاستقلال الشكلي. وقد تميزت الحياة السياسية في هذه المرحلة بعدم الاستقرار، إذ شهد العراق سلسلة من الانقلابات العسكرية ابتداءً من انقلاب بكر صدقي عام 1936 الذي يُعد أول انقلاب

(1) - تُعد معاهدة 1922 بين العراق وبريطانيا من أهم المعاهدات التي نظمت العلاقة بين الطرفين في بداية تأسيس الدولة العراقية، حيث منحت بريطانيا دوراً كبيراً في إدارة الشؤون السياسية والعسكرية للعراق، خاصة في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية. جاءت هذه المعاهدة في إطار الانتداب البريطاني، وهدفت إلى ضمان استمرار النفوذ البريطاني في العراق رغم إقامة نظام ملكي شكلي. وقد أثارت هذه المعاهدة معارضة وطنية واسعة، إذ اعتبرها العراقيون تكريساً للهيمنة الأجنبية، مما ساهم في تصاعد الحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال الكامل. من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، مكتبة المثنى، 1988، ج1

(2)- الملك فيصل الأول بن الحسين يُعد أول ملوك العراق الحديث، حيث نُصّب ملكاً على العراق في 23 آب 1921 بعد مؤتمر القاهرة الذي عقدته بريطانيا لتنظيم أوضاع المنطقة عقب الحرب العالمية الأولى. لعب فيصل دوراً مهماً في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، إذ سعى إلى بناء مؤسسات الدولة وإيجاد توازن بين المكونات الاجتماعية المختلفة، رغم التحديات الكبيرة التي واجهها نتيجة النفوذ البريطاني والانقسامات الداخلية. كما عمل على تعزيز الهوية الوطنية العراقية في ظل مجتمع متعدد الأعراق والطوائف، إلا أن حكمه بقي مرتبطاً بالسياسات البريطانية التي أثرت بشكل مباشر على القرار السياسي في البلاد.

عسكري في العالم العربي، ثم تلاه انقلاب رشيد عالي الكيلاني عام 1941 الذي ارتبط بالحرب العالمية الثانية[3]

وما تبعه من تدخل عسكري بريطاني أعاد الوصي عبد الإله إلى الحكم. كما برزت شخصيات سياسية مؤثرة مثل نوري السعيد[4] الذي شغل منصب رئاسة الوزراء عدة مرات وكان من أبرز الداعمين للسياسة البريطانية، إضافة إلى شخصيات أخرى مثل صالح جبر وجميل المدفعي، وقد اتسمت الحكومات المتعاقبة بالضعف والتبعية، مما أدى إلى تصاعد المعارضة السياسية والحركات الوطنية، خصوصاً بعد توقيع معاهدة بورتسموث[5] عام 1948 التي أثارت احتجاجات واسعة عُرفت بـ"وثبة كانون" وأسفرت عن سقوط حكومة صالح جبر، وهو ما يعكس حجم الرفض الشعبي للسياسات المرتبطة بالاستعمار البريطاني.[6]

وفي سياق متصل، شهدت الفترة الممتدة بين 1950–1958 تصاعداً ملحوظاً في التوترات السياسية نتيجة التغيرات الإقليمية والدولية، خاصة بعد قيام ثورة 23 تموز 1952 في مصر بقيادة جمال عبد الناصر، والتي كان لها تأثير مباشر على الشارع العراقي، إذ تصاعدت الدعوات القومية والتحررية داخل العراق. كما أدى انضمام العراق إلى حلف بغداد عام 1955 في عهد نوري السعيد إلى زيادة حدة المعارضة الداخلية، حيث اعتبرته القوى الوطنية أداة للهيمنة الغربية، مما ساهم في توسيع قاعدة السخط الشعبي. وفي هذه الأثناء، بدأت تتشكل تنظيمات سرية داخل الجيش العراقي، كان من أبرزها تنظيم "الضباط الأحرار" بقيادة عبد الكريم قاسم[7]

---

(3) - عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٤٩.

-(1)يُعد نوري السعيد من أبرز الشخصيات السياسية في تاريخ العراق الملكي، إذ شغل منصب رئاسة الوزراء عدة مرات بين عامي 1930 و1958، وكان من أكثر السياسيين نفوذاً في تلك المرحلة. ارتبط اسمه بالسياسة البريطانية في العراق، حيث كان من الداعمين للتحالف مع بريطانيا والانخراط في المعاهدات الدولية مثل حلف بغداد. لعب دوراً رئيسياً في إدارة شؤون الدولة وتوجيه سياستها الخارجية، إلا أن سياساته واجهت معارضة واسعة من القوى الوطنية التي اعتبرتها خاضعة للنفوذ الأجنبي، مما جعله أحد أبرز رموز النظام الملكي الذي أُطيح به في ثورة 14 تموز 1958. لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، مكتبة المثنى، 1988، ج1

(2)- معاهدة بورتسموث هي اتفاقية عُقدت بين العراق وبريطانيا عام 1948 بهدف تعديل معاهدة 1930، وقد سعت الحكومة العراقية آنذاك إلى إظهارها كخطوة نحو الاستقلال، إلا أن مضمونها أبقى على النفوذ البريطاني في الشؤون العسكرية والسياسية. أثارت هذه المعاهدة احتجاجات شعبية واسعة في العراق عُرفت بـ"وثبة كانون 1948"، حيث خرجت مظاهرات كبيرة في بغداد ومدن أخرى، مطالبة بإلغائها. وقد أدت هذه الاحتجاجات إلى سقوط حكومة صالح جبر وإلغاء المعاهدة، مما يعكس قوة الحركة الوطنية العراقية في تلك الفترة. المزيد من التفاصيل ينظر : حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1992، ج2.

(٣)- فارس علوان، تاريخ العراق السياسي الحديث، بغداد، دار الحكمة، 2014، ج1، ص 112

(٤)- عبد الكريم قاسم هو أحد أبرز الضباط العراقيين وقائد ثورة 14 تموز 1958 التي أنهت النظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية. تولى رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع بعد الثورة، وأصبح الحاكم الفعلي للعراق خلال الفترة 1958–1963. اتسمت سياسته بمحاولة تحقيق التوازن بين القوى السياسية المختلفة، بما في ذلك الشيوعيين والقوميين، كما سعى إلى تقليل النفوذ الأجنبي وتعزيز استقلال العراق. إلا أن فترة حكمه شهدت صراعات داخلية حادة، سواء مع التيارات القومية أو مع

وعبد السلام عارف[8]، الذين خططوا للإطاحة بالنظام الملكي. وقد جاءت الأحداث الحاسمة في 14 تموز 1958 عندما قام الجيش بقيادة هؤلاء الضباط بتنفيذ انقلاب عسكري أدى إلى مقتل الملك فيصل الثاني والوصي عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد، وإعلان قيام الجمهورية العراقية، وهو الحدث الذي مثّل نهاية النظام الملكي وبداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق السياسي، تميزت بصعود قوى سياسية جديدة من بينها الحزب الشيوعي العراقي.[9]

المبحث الثاني : نشأة وتطور الحزب الشيوعي العراقي

تعود جذور الحركة الشيوعية في العراق إلى بدايات العقد الثالث من القرن العشرين، حيث ظهرت بوادر النشاط اليساري بين صفوف العمال والمثقفين، إلا أن التأسيس الفعلي للحزب الشيوعي العراقي كان عام 1934 على يد يوسف سلمان يوسف المعروف باسم "فهد"[10]، الذي يُعد من أبرز الشخصيات في تاريخ الحزب. وقد شهدت مرحلة الأربعينيات توسعاً ملحوظاً في نشاط الحزب، خاصة خلال الحرب العالمية

بعض الحلفاء السابقين، إضافة إلى التوترات القومية مثل القضية الكردية، مما أدى في النهاية إلى الإطاحة به عام 1963 لمزيد من التفاصيل ينظر : خليل حسين، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2003

(١)- عبد السلام عارف هو أحد قادة ثورة 14 تموز 1958، وكان من الضباط الأحرار الذين شاركوا في إسقاط النظام الملكي. تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بعد الثورة، وكان يميل إلى الفكر القومي العربي والتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر. دخل في خلافات سياسية مع عبد الكريم قاسم بسبب اختلاف التوجهات، مما أدى إلى إبعاده عن السلطة في بداية الستينيات، قبل أن يعود لاحقاً إلى الواجهة السياسية. ويُعد من الشخصيات التي لعبت دوراً مهماً في الصراعات السياسية التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد الثورة. لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد السلام محمد، العراق في العهد الجمهوري الأول، بغداد، دار الحرية، 1985

(٢)-فارس علوان، تطور النظام السياسي في العراق، بغداد، دار الحرية، 2016، ج1، ص 198

(٣)- يُعد يوسف سلمان يوسف، المعروف باسم "فهد"، من أبرز القيادات المؤسسة للحزب الشيوعي العراقي، وقد لعب دوراً محورياً في تحويل الحزب من تجمع فكري محدود إلى تنظيم سياسي منظم يمتلك رؤية واضحة للتغيير. وُلد عام 1901 في البصرة، وانخرط في العمل السياسي مبكراً متأثراً بالأفكار الاشتراكية التي كانت تنتشر في المنطقة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. تولى قيادة الحزب في منتصف الثلاثينيات، وعمل على إعادة تنظيمه وفق أسس مركزية صارمة، مع التركيز على السرية والانضباط الحزبي، وهو ما كان له أثر كبير في استمرار الحزب رغم حملات القمع. وفي الأربعينيات، قاد فهد نشاطات الحزب في الأوساط العمالية، خاصة في شركات النفط والموانئ، وساهم في قيادة الإضرابات العمالية التي شهدها العراق في تلك الفترة. كما لعب دوراً بارزاً في توجيه الحزب نحو العمل الجماهيري المنظم، وربط النضال السياسي بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية. وفي عام 1949، أُعدم فهد بعد اعتقاله من قبل السلطات العراقية، إلا أن أفكاره التنظيمية واستراتيجيته في العمل السري بقيت مؤثرة في الحزب، خاصة في توجهه لاحقاً نحو التفكير بالتحول إلى العمل العسكري غير المباشر من خلال دعم الحركات داخل الجيش. من التفاصيل ينظر : عزيز سباهي، فهد والحزب الشيوعي العراقي، دمشق، دار الفارابي، 1997، ج1؛ محمد عبد الكريم، يوسف سلمان يوسف (فهد) ودوره في الحركة الوطنية العراقية، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2005

الثانيــة (1939–1945)، حيــث اســتغل الحــزب الظــروف الاقتصــادية الصــعبة وتزايــد الوعي الطبقي لتنظيم صفوف العمال، لاسيما في شركات النفط والموانئ.[11]

كمــا لعــب الحــزب دوراً مهمــاً فــي أحــداث "وثبــة كــانون" عــام 1948 ضــد معاهــدة بورتسموث، حيث شارك أعضاؤه في التظاهرات التي اندلعت في بغداد، وأسهموا في تأجيج الشارع ضد الحكومة.

وقد تعرض الحزب إلى حملات قمع شديدة من قبل السلطات، خاصة بعد إعدام قائده فهد عام 1949 في عهد حكومة نوري السعيد، وهو ما شكّل ضربة كبيرة للحزب، إلا أنه استطاع إعادة تنظيم صفوفه لاحقاً والاستمرار في نشاطه السياسي السري.[12]

وفــي مرحلــة الخمســينيات، وخصوصــاً بعــد عــام 1952، ازداد نفــوذ الحــزب الشــيوعي العراقــي بشــكل ملحــوظ نتيجــة تصــاعد الســخط الشــعبي علــى الأوضــاع السياســية والاقتصــادية، وتــأثر الشــارع العراقــي بــالثورات العربيــة مثــل ثــورة مصــر عــام 1952 بقيادة جمال عبد الناصر. وقد تمكن الحزب من اختراق العديد من المؤسسات، بما في ذلك النقابات العمالية والطلابية، كما أقام علاقات غير مباشرة مع بعض الضباط داخل الجيش العراقي، خاصة أولئك الذين كانوا جزءاً من تنظيم الضباط الأحرار. ومع اقتراب عام 1958، أصبح الحزب قوة سياسية لا يُستهان بها، حيث دعم التحركات المناهضة للنظام الملكي، وساهم بشكل غير مباشر في تهيئة الظروف لقيام ثورة 14 تموز بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. وبعد نجاح الثورة، خرج الحزب إلى العلن وشارك في الحياة السياسية بشكل أوسع، مستفيداً من المناخ الجديد الذي سمح بنشاطه، إلا أن هذا الصعود السريع أدى لاحقاً إلى احتكاك مع قوى سياسية أخرى داخل الدولة.[13]

(4)فارس علوان، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(1)-حنا بطاطو،المصدرالسابق، ج٢، ص٢١٠.

(٢)-عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دمشق، دار الفارابي، 2002، ج1، ص 67

الفصل الأول

الشيوعيين طريقهم إلى ثورة ١٤ تموز

كان للحزب الشيوعي العراقي دور مهم في التمهيد لثورة 14 تموز 1958، من خلال نشاطه السياسي والجماهيري الواسع ضد النظام الملكي. فقد عمل الشيوعيون على تنظيم العمال والطلبة ونشر الأفكار المناهضة للاستعمار والملكية، كما شاركوا في الاحتجاجات والإضرابات التي زادت من الضغط على الحكم القائم. ورغم أن الثورة قادها تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش، إلا أن الشيوعيين دعموا التغيير بقوة وساندوا حكومة عبد الكريم قاسم بعد نجاحها، مما جعلهم أحد أبرز القوى السياسية المؤثرة في المرحلة التي أعقبت الثورة.

سعى الشيوعيون قبل ثورة 14 تموز إلى بناء قاعدة شعبية واسعة من خلال العمل السري والتنظيم داخل مختلف فئات المجتمع، خصوصًا بين العمال والفلاحين والطلبة، مستفيدين من تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في ظل النظام الملكي. كما ركزوا على معاداة النفوذ البريطاني والدعوة إلى العدالة الاجتماعية والإصلاحات، مما أكسبهم تعاطفًا شعبيًا كبيرًا. هذا النشاط ساهم في تهيئة المناخ العام للثورة، إذ خلق حالة من الرفض الشعبي للنظام، وجعل الشارع مهيأً لتقبل التغيير الذي قاده الضباط الأحرار في 1958.

المبحث الأول: التحول الاستراتيجي الى العمل العسكري

شهد الحزب الشيوعي العراقي خلال النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، وبالتحديد بعد عام 1954، تحوّلاً تدريجياً في استراتيجيته السياسية، إذ بدأ يدرك محدودية العمل السياسي العلني في ظل القمع الحكومي المتصاعد، خاصة في عهد

نوري السعيد الذي شدد من إجراءاته ضد الأحزاب السياسية. وقد جاءت أحداث عام 1956[14]، ولاسيما العدوان الثلاثي على مصر[15]

لتشكّل نقطة تحول مهمة في توجهات الحزب، حيث شارك الشيوعيون بشكل واسع في التظاهرات الشعبية التي اندلعت في بغداد والبصرة دعماً لمصر ما عزز قناعتهم بأهمية التحرك الجماهيري المرتبط بالفعل السياسي المباشر. وفي ظل هذه الظروف، بدأ الحزب يتجه نحو التفكير بضرورة التغيير الجذري للنظام السياسي، خصوصاً بعد فشل الوسائل السلمية في تحقيق الإصلاح، وتصاعد نفوذ التيارات القومية داخل الجيش العراقي. كما لعبت شخصيات قيادية داخل الحزب دوراً مهماً في هذا التحول، حيث سعت إلى إعادة تنظيم العمل الحزبي بشكل أكثر سرية وفاعلية، مع التركيز على اختراق المؤسسات الحيوية في الدولة، وخاصة الجيش، الذي كان يُنظر إليه كأداة حاسمة لإحداث التغيير السياسي.[16]

عمل الحزب الشيوعي العراقي على تعزيز علاقاته غير المباشرة مع تنظيم الضباط الأحرار الذي بدأ يتشكل داخل الجيش منذ أوائل الخمسينيات، وبرزت فيه شخصيات مثل عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، حيث كان هذا التنظيم يسعى إلى إنهاء النظام الملكي وإقامة نظام جمهوري. وعلى الرغم من عدم وجود تنسيق تنظيمي مباشر بين الطرفين، إلا أن تقاطع الأهداف السياسية، خاصة في ما يتعلق بإسقاط النظام الملكي، أدى إلى نوع من التفاهم الضمني بينهما. وقد ساهم الحزب في تهيئة الأجواء السياسية والشعبية الداعمة لأي تحرك عسكري، من خلال نشاطه في النقابات العمالية والطلابية، وتنظيمه للاحتجاجات ضد الحكومة، لاسيما في السنوات 1957–1958 التي شهدت تصاعداً في التوترات الداخلية. ومع اقتراب موعد تنفيذ حركة 14 تموز 1958، كان الحزب قد أصبح قوة جماهيرية مؤثرة، الأمر الذي جعل دوره مكملاً للتحرك العسكري الذي قاده الضباط الأحرار، وأسهم في إنجاح الثورة من خلال الدعم الشعبي الواسع الذي وفره[17]

---

(١)- تُعد انتفاضة عام 1956 من الأحداث المفصلية في تاريخ العراق السياسي قبل ثورة 14 تموز، حيث اندلعت على خلفية العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول 1956، الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعد تأميم قناة السويس من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وقد شهدت المدن العراقية، وخاصة بغداد والنجف والحلة والبصرة، تظاهرات واسعة شارك فيها الطلبة والعمال ومختلف فئات المجتمع، تعبيراً عن التضامن مع مصر ورفضاً للسياسات الغربية. لعب الحزب الشيوعي العراقي دوراً مهماً في تنظيم هذه الاحتجاجات، إلى جانب قوى وطنية أخرى، مما ساهم في توسيع قاعدته الجماهيرية. وقد واجهت السلطات هذه الانتفاضة بالقوة، حيث استخدمت الجيش والشرطة لقمع المتظاهرين، وسقط عدد من القتلى والجرحى، كما تم اعتقال العديد من الناشطين. وقد كشفت هذه الأحداث عن حجم الغضب الشعبي ضد النظام الملكي، وأسهمت في تعزيز قناعة القوى السياسية، بما فيها الحزب الشيوعي، بأن التغيير السلمي لم يعد ممكناً، وأن اللجوء إلى العمل العسكري أصبح خياراً مطروحاً بقوة. لمزيد من التفاصيل ينظر : علي حسين كاظم، انتفاضة 1956 في العراق وأثرها السياسي، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2010.

(٢)- حنا بطاط، المصدر السابق، ص٢١٢.

(١) -حنا بطاطو، المصدرالساب،ج٢،ص١٧٨.

(٢) -عزيز سباهي، المصدر السابق، ج١،ص١٠٥.

شهد الحزب الشيوعي العراقي في السنوات التي سبقت ثورة 14 تموز 1958 تحولاً استراتيجياً مهماً في طبيعة نشاطه السياسي، إذ انتقل تدريجياً من الاعتماد على العمل الجماهيري السلمي إلى تبني خيار دعم التغيير العسكري كوسيلة أكثر فاعلية لإسقاط النظام الملكي. ويعود هذا التحول إلى جملة من العوامل، في مقدمتها تصاعد القمع الحكومي ضد الأحزاب السياسية، خاصة بعد عام 1954، الأمر الذي حدّ من قدرة الحزب على العمل العلني والتنظيم الجماهيري. كما أن فشل الأساليب السلمية، مثل التظاهرات والإضرابات، في تحقيق إصلاحات سياسية حقيقية دفع الحزب إلى إعادة تقييم أدواته النضالية. وقد ساهمت أحداث عام 1956، ولاسيما الانتفاضة الشعبية ضد العدوان الثلاثي على مصر، في تعزيز قناعة الحزب بضرورة التغيير الجذري، إذ أظهرت هذه الأحداث حجم الغضب الشعبي واستعداده للتحرك، لكنها كشفت في الوقت ذاته محدودية تأثير هذا التحرك دون دعم عسكري منظم.[18]

كذلك، فإن صعود دور تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش، ووجود شخصيات عسكرية تتبنى أفكاراً وطنية معارضة للنظام، وفر للحزب فرصة موضوعية للتقاطع مع مشروع التغيير العسكري، حتى وإن لم يكن هناك تنسيق تنظيمي مباشر. ومن هنا، يمكن القول إن التحول نحو دعم العمل العسكري لم يكن خياراً أيديولوجياً بقدر ما كان استجابة واقعية لظروف سياسية داخلية وخارجية، فرضت على الحزب إعادة صياغة استراتيجيته بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة، وهو ما جعله يسهم بشكل غير مباشر في تهيئة الأجواء لنجاح ثورة 14 تموز 1958.

المبحث الثاني: التنسيق مع حركة الضباط الأحرار

شهدت السنوات الأخيرة من العهد الملكي، ولاسيما بين 1956–1958، تقارباً تدريجياً بين القوى السياسية المدنية وتنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش العراقي، حيث أدت الظروف السياسية المضطربة إلى خلق أرضية مشتركة بين الطرفين، تمثلت في الرغبة بإسقاط النظام الملكي وإنهاء النفوذ البريطاني. وقد بدأ تنظيم الضباط الأحرار بالتبلور بشكل واضح بعد عام 1952، متأثراً بتجربة الضباط الأحرار في مصر، وضم في صفوفه عدداً من الضباط من رتب مختلفة، مثل عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وأحمد حسن البكر[19]. وفي هذه المرحلة، عمل الحزب الشيوعي

---

(٣)- المصدر نفسه، ص١٠٦.

(١)- يُعد أحمد حسن البكر من الشخصيات العسكرية البارزة التي شاركت في تنظيم الضباط الأحرار وأسهمت في الإعداد لحركة 14 تموز 1958، حيث وُلد عام 1914 في تكريت، وتخرج في الكلية العسكرية العراقية، وانخرط في الجيش مبكراً. وقد برز اسمه ضمن الضباط الذين تأثروا بالأفكار القومية العربية، وكان من المعارضين للسياسات المرتبطة بالتحالف مع بريطانيا، خاصة بعد انضمام العراق إلى حلف بغداد عام 1955. شارك البكر في النشاط السري داخل الجيش، وكان على اتصال بعدد من الضباط الذين سعوا إلى تغيير النظام السياسي، كما أسهم في تهيئة بعض الوحدات العسكرية لدعم التحرك ضد النظام الملكي. ورغم أن دوره في ثورة 1958 لم يكن بنفس حجم دور عبد الكريم قاسم أو عبد السلام عارف، إلا أنه كان جزءاً من البنية التنظيمية التي ساعدت على نجاح الحركة. وقد استمر نشاطه السياسي بعد الثورة، حيث تقلد مناصب مهمة، قبل أن يصل إلى رئاسة الجمهورية عام 1968، مما يعكس استمرارية تأثير الضباط الأحرار في الحياة السياسية العراقية. المزيد من التفاصيل ينظار : سعدون عبد الأمير، أحمد حسن البكر ودوره في الحياة السياسية العراقية 1958–1968، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2008.

العراقي على توسيع نشاطه داخل الأوساط الشعبية، وخاصة بين العمال والطلبة، مما جعله يمتلك قاعدة جماهيرية واسعة قادرة على دعم أي تحرك عسكري. وعلى الرغم من عدم وجود تحالف رسمي معلن بين الحزب والضباط الأحرار، إلا أن هناك مؤشرات واضحة على وجود قنوات اتصال غير مباشرة، تمثلت في تبادل المعلومات والتقاطع في الأهداف السياسية. كما أن تصاعد الأحداث الإقليمية، مثل العدوان الثلاثي عام 1956 وتنامي المد القومي العربي، ساهم في تعزيز الشعور بضرورة التغيير، الأمر الذي دفع الطرفين إلى العمل بشكل متوازٍ، حيث ركز الضباط على التحضير العسكري، في حين عمل الحزب على تعبئة الشارع وتهيئته نفسياً وسياسياً لأي تغيير قادم.[20]

وفي سياق التحضير الفعلي لحركة 14 تموز 1958، تكثفت جهود الضباط الأحرار في تنظيم صفوفهم داخل الوحدات العسكرية، خاصة في معسكرات ديالى والحبانية، حيث تم وضع الخطط العسكرية للسيطرة على بغداد وإسقاط النظام. وفي الوقت نفسه، استمر الحزب الشيوعي في تعزيز نفوذه داخل النقابات المهنية والمنظمات الطلابية، مستفيداً من حالة السخط الشعبي المتزايدة ضد الحكومة، ولاسيما بعد انضمام العراق إلى حلف بغداد عام 1955[21]، والذي أثار معارضة واسعة.[22] وقد لعبت هذه البيئة السياسية دوراً مهماً في إنجاح الثورة، حيث تزامن التحرك العسكري مع استعداد شعبي للتأييد، وهو ما قلل من فرص مقاومة النظام. كما أن ضعف الأجهزة الأمنية وتفكك الولاءات داخل الجيش ساعد على نجاح الحركة بسرعة. ومن الجدير بالذكر أن هذا التنسيق غير المباشر بين العمل السياسي والعمل العسكري يعكس طبيعة المرحلة، التي اتسمت بتداخل الأدوار بين القوى المختلفة، حيث لم يكن أي طرف قادراً على تحقيق التغيير بمفرده. وقد هذه الجهود في فجر 14 تموز 1958، عندما تحركت القطعات العسكرية بقيادة عبد السلام عارف نحو بغداد، وتمكنت من السيطرة على مفاصل الدولة، معلنة نهاية النظام الملكي وبداية العهد الجمهوري.[23]

---

(٢) -فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 89

(١) - يُعد حلف بغداد، الذي تأسس عام 1955، من أبرز التحالفات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة، حيث ضم العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا، وكان يهدف إلى مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة. وقد لعب نوري السعيد دوراً رئيسياً في انضمام العراق إلى هذا الحلف، معتبرًا أنه وسيلة لتعزيز الأمن القومي، إلا أن هذا القرار أثار معارضة واسعة داخل العراق، حيث اعتبرته القوى الوطنية، بما فيها الحزب الشيوعي، امتداداً للنفوذ الغربي وتدخلاً في الشؤون الداخلية. وقد ساهم هذا الحلف في تعميق الفجوة بين النظام الملكي والشارع العراقي، إذ اندلعت تظاهرات واحتجاجات رافضة له، خاصة في بغداد ومدن أخرى. كما كان للحلف دور غير مباشر في دفع الضباط الأحرار إلى تسريع تحركاتهم، إذ رأوا فيه دليلاً على تبعية النظام، مما عزز قناعتهم بضرورة إسقاطه. وقد انهار الحلف فعلياً بعد ثورة 14 تموز 1958، عندما انسحب العراق منه، مما يعكس تأثير التغيير السياسي في البلاد على التحالفات الإقليمية. المزيد من التفاصيل ينظر : عبد الله شلش، حلف بغداد: دراسة في السياسة الدولية، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1984

(٢) -فؤاد مطر، ثورة 14 تموز في العراق، بيروت، دار النهار، 1978، ص 132.

(٣) – المصدر نفسه، ص 132

يُظهر تحليل العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي وتنظيم الضباط الأحرار قبيل ثورة 14 تموز 1958 أن هذا التنسيق لم يكن قائماً على تحالف تنظيمي مباشر بقدر ما كان نتاج تلاقي موضوعي بين قوتين تسعيان إلى هدف مشترك يتمثل في إسقاط النظام الملكي. فالحزب الشيوعي، الذي امتلك قاعدة جماهيرية واسعة داخل الأوساط العمالية والطلابية، أدرك محدودية قدرته على إحداث التغيير عبر الوسائل السياسية التقليدية في ظل القمع الحكومي، في حين كان الضباط الأحرار يمتلكون الأداة الحاسمة المتمثلة بالقوة العسكرية، لكنهم كانوا بحاجة إلى غطاء شعبي يضمن نجاح تحركهم. ومن هنا نشأ نوع من التكامل غير المعلن، حيث عمل الحزب على تعبئة الشارع سياسياً ونفسياً، بينما ركز الضباط على الإعداد العسكري والتنظيم داخل الجيش.[24]

كما أن الظروف الإقليمية، مثل تصاعد المد القومي العربي بعد ثورة مصر 1952، والاحتقان الداخلي الناتج عن سياسات النظام الملكي وانضمامه إلى حلف بغداد، ساهمت في تعزيز هذا التقارب، إلا أن هذا التنسيق ظل هشاً وغير مؤسسي، وهو ما يفسر لاحقاً سرعة تحول العلاقة بين القوى السياسية والعسكرية بعد نجاح الثورة إلى صراعات على السلطة، مما يدل على أن التقاطع بين الطرفين كان مرحلياً أكثر منه استراتيجياً طويل الأمد.[25]

(٤)- المصدر نفسه.
(١)- فؤاد مطر، المصدر السابق، ص١٣٤.

الفصل الثاني
التنسيق مع حركه الضباط الاحرار

التنسيق مع حركة الضباط الأحرار في العراق كان يتم بشكل سري ومنظم بين مجموعة من الضباط في الجيش الذين كانوا ساخطين على الأوضاع السياسية والاقتصادية في العهد الملكي. عمل هؤلاء الضباط على تشكيل شبكة داخل المؤسسة العسكرية، وتبادلوا الأفكار والخطط بهدف إنهاء النظام الملكي والتخلص من النفوذ الأجنبي. قاد هذا التنسيق عدد من الشخصيات البارزة مثل عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، حيث ركزوا على كسب تأييد وحدات عسكرية مهمة لضمان نجاح التحرك. هذا الجهد بتنفيذ ثورة 14 تموز 1958 التي أسقطت النظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية في العراق.

كان التنسيق بين الضباط الأحرار يعتمد على السرية التامة وتجنب كشف تحركاتهم من قبل الحكومة أو الأجهزة الأمنية، لذلك كانوا يجتمعون بشكل محدود وفي أماكن آمنة، ويتواصلون عبر وسطاء موثوقين. كما حرصوا على وضع خطة دقيقة للسيطرة على المراكز الحساسة في بغداد مثل الإذاعة والقصر الملكي والمعسكرات العسكرية، لضمان نجاح التحرك بسرعة وحسم. هذا التنظيم والانضباط ساعدهم على تنفيذ الثورة بشكل مفاجئ وفعال، مما أدى إلى انهيار النظام الملكي خلال ساعات قليلة دون مقاومة كبيرة.

المطلب الأول: نشأة تنظيم الضباط الاحرار وتطوره

تعود بدايات تشكل تنظيم الضباط الأحرار في العراق إلى أوائل الخمسينيات، وبالتحديد بعد عام 1952، حيث تأثر عدد من الضباط العراقيين بالأحداث الإقليمية، وعلى رأسها ثورة 23 تموز في مصر بقيادة جمال عبد الناصر، والتي شكلت نموذجاً ناجحاً للتغيير العسكري في العالم العربي. وقد نشأت فكرة التنظيم داخل صفوف

الضباط الشباب الذين كانوا يعانون من التهميش داخل المؤسسة العسكرية، فضلاً عن استيائهم من الأوضاع السياسية السائدة، خاصة هيمنة النخبة الحاكمة المرتبطة ببريطانيا. ومن بين أبرز الشخصيات التي ساهمت في تأسيس هذا التنظيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، إلى جانب مجموعة من الضباط من مختلف الرتب العسكرية. وقد تميزت المرحلة الأولى من نشأة التنظيم بالسرية التامة، حيث اعتمد أعضاؤه على الاجتماعات المحدودة وتبادل الأفكار حول سبل التغيير، مع التركيز على ضرورة الحفاظ على الكتمان لتجنب اكتشافهم من قبل الأجهزة الأمنية. كما ساعدت طبيعة المؤسسة العسكرية، التي تقوم على الانضباط والتراتبية، في تسهيل عملية التنظيم الداخلي، حيث تم استقطاب عناصر موثوقة فقط، وهو ما ساهم في بناء نواة صلبة للتنظيم في مراحله الأولى.[26]

ومع تطور الأحداث السياسية في العراق خلال الفترة 1954–1957، أخذ تنظيم الضباط الأحرار يتوسع تدريجياً، حيث ازداد عدد أعضائه، وامتد نفوذه إلى وحدات عسكرية مختلفة، خاصة في بغداد والمناطق المحيطة بها. وقد ساعدت الأوضاع الداخلية، مثل تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة، وتزايد السخط من السياسات المرتبطة بحلف بغداد عام 1955، في تعزيز قناعة الضباط بضرورة التحرك. كما أن فشل الحكومات المتعاقبة في تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية حقيقية، إلى جانب استمرار الفجوة بين السلطة والشعب، دفع التنظيم إلى الانتقال من مرحلة التفكير إلى مرحلة التخطيط الفعلي.[27]

وفي هذه المرحلة، بدأ الضباط بوضع تصورات أولية لكيفية تنفيذ انقلاب عسكري ناجح، مع التركيز على السيطرة على المراكز الحيوية في العاصمة، مثل القصر الملكي والإذاعة ووزارة الدفاع. كما جرى التنسيق بين الضباط المنتمين إلى وحدات مختلفة لضمان نجاح العملية، حيث تم توزيع الأدوار بشكل دقيق، بما يعكس مستوى عالٍ من التنظيم والتخطيط داخل الحركة.[28]

وفي المرحلة الأخيرة التي سبقت تنفيذ حركة 14 تموز 1958، بلغ تنظيم الضباط الأحرار درجة متقدمة من التنظيم والاستعداد، حيث تم حسم القرار بالتحرك العسكري بعد سلسلة من الاجتماعات السرية التي عُقدت بين قادة التنظيم. وقد لعبت التطورات الإقليمية، مثل تصاعد النفوذ القومي العربي، إضافة إلى تزايد المعارضة الداخلية للنظام الملكي، دوراً مهماً في تسريع هذا القرار. كما أن ضعف الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها على اختراق التنظيم ساعد في استمرار نشاطه دون كشف. وفي هذه المرحلة، تم وضع الخطة النهائية للتحرك، والتي تضمنت تحريك القطعات العسكرية من معسكرات ديالى باتجاه بغداد، بقيادة عبد السلام عارف، في حين تولى عبد الكريم قاسم الإشراف العام على العملية. وقد تميزت هذه الخطة بالدقة والسرعة، حيث تم تنفيذها في فجر 14 تموز 1958، مما أدى إلى السيطرة على مفاصل الدولة خلال

---

(١) -عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، بيروت، دار النهار، 1973، ص 134

(١) -توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، دار الكاتب العربي، 1969، ص 221

(٢) -توفيق السويدي، مذكراتي، المصدر السابق، ص 221

ساعات قليلة. ويُظهر هذا التطور أن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن مجرد حركة عفوية، بل كان تنظيماً سياسياً–عسكرياً منظماً استطاع استغلال الظروف الداخلية والخارجية لتحقيق هدفه في إسقاط النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري.[29]
يُظهر تحليل نشأة تنظيم الضباط الأحرار في العراق أنه لم يكن ظاهرة مفاجئة أو معزولة، بل جاء نتيجة تراكم طويل من العوامل السياسية والعسكرية والاجتماعية التي شهدها العراق خلال العهد الملكي، خاصة في عقد الخمسينيات. فقد أسهمت حالة التذمر داخل المؤسسة العسكرية، الناتجة عن التفاوت في الفرص والولاءات السياسية، في خلق بيئة ملائمة لنشوء تنظيم سري يسعى إلى التغيير.[30]

كما أن تأثر الضباط بالتجارب الإقليمية، ولاسيما الثورة المصرية عام 1952، عزز لديهم القناعة بإمكانية نجاح التغيير عبر المؤسسة العسكرية. ومن جهة أخرى، فإن ضعف النظام الملكي وتزايد عزلته عن الشارع، نتيجة سياساته الداخلية والخارجية، مثل الانضمام إلى حلف بغداد، وفر فرصة موضوعية لتنامي هذا التنظيم. ويُلاحظ أن تطور التنظيم مرّ بمراحل تدريجية، بدأت بالتفكير السري المحدود، ثم توسعت لتشمل التخطيط المنهجي والتنسيق بين وحدات عسكرية متعددة، مما يدل على وجود وعي تنظيمي متقدم لدى أعضائه. كما أن نجاح التنظيم في الحفاظ على سريته حتى لحظة التنفيذ يعكس ضعف الأجهزة الأمنية من جهة، وارتفاع مستوى الانضباط داخل التنظيم من جهة أخرى. وبالتالي، يمكن القول إن تنظيم الضباط الأحرار مثّل تعبيراً عن أزمة النظام السياسي القائم، بقدر ما كان أداة لتغييره، حيث التقت فيه عوامل داخلية وخارجية أسهمت في تحوله إلى قوة قادرة على حسم الصراع السياسي لصالحها.[31]

المبحث الثاني: التنسيق مع حركة الضباط الأحرار

شهدت مرحلة ما قبل ثورة 14 تموز 1958، وبالتحديد بين عامي 1956–1958، تصاعداً واضحاً في التنسيق غير المباشر بين القوى السياسية المعارضة وتنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش العراقي، حيث فرضت الظروف السياسية المتأزمة هذا التقارب. فقد أدت سياسات النظام الملكي، خاصة في عهد نوري السعيد، إلى تعميق حالة الاحتقان الشعبي نتيجة الارتباط الوثيق بالسياسة البريطانية والانخراط في الأحلاف الدولية، الأمر الذي أثار معارضة واسعة داخل المجتمع العراقي. وفي هذا السياق، برزت أهمية القوى السياسية، ومنها الحزب الشيوعي، في تعبئة الشارع وتنظيم الاحتجاجات، خاصة بعد أحداث 1956 التي كشفت عن حجم الغضب الشعبي. وفي المقابل، كان الضباط الأحرار يعملون على استثمار هذا الزخم الشعبي

(٣) -عبد المجيد الرافعي، تطور الحركة الوطنية في العراق، بغداد، دار الحرية، 1980، ص 309
(٤)- المصدر نفسه، ص٣٠٩.
(١)- عبد المجيد الرافعي، المصدر نفسه، ص٣١٠.

من خلال الإعداد لتحرك عسكري منظم، حيث أدركوا أن نجاح أي انقلاب يتطلب وجود قاعدة جماهيرية داعمة، وهو ما دفعهم إلى متابعة نشاط القوى السياسية والاستفادة منه بشكل غير مباشر.[32]
ومع تطور الأوضاع السياسية في العراق خلال عام 1957، أخذ التنسيق بين الجانبين طابعاً أكثر وضوحاً، وإن ظل غير معلن، حيث عملت القوى السياسية على توحيد صفوفها من خلال تشكيل جبهة الاتحاد الوطني، التي ضمت عدداً من الأحزاب المعارضة، وكان هدفها الأساسي إسقاط النظام الملكي.[33]

وقد وفرت هذه الجبهة غطاءً سياسياً للتحركات العسكرية التي كان يخطط لها الضباط الأحرار، إذ ساهمت في نشر الوعي السياسي بين الجماهير، وتنظيم الاحتجاجات التي زادت من الضغط على الحكومة.
وفي هذه الأثناء، كان الضباط الأحرار يعقدون اجتماعات سرية داخل وحداتهم العسكرية، ويعملون على استقطاب المزيد من العناصر لضمان نجاح التحرك، خاصة في الوحدات المتمركزة في بغداد والمناطق القريبة منها. ويُلاحظ أن هذا التوازي في العمل بين القوى السياسية والعسكرية يعكس إدراكاً مشتركاً لطبيعة المرحلة، التي تتطلب تضافر الجهود لتحقيق التغيير.[34]
وفي المرحلة الحاسمة التي سبقت تنفيذ حركة 14 تموز 1958، بلغ هذا التنسيق ذروته، حيث تهيأت الظروف السياسية والعسكرية لنجاح الانقلاب، نتيجة تراكم الضغوط الداخلية والخارجية على النظام الملكي. فقد أسهمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تصاعد المد القومي العربي، في إضعاف شرعية النظام، في حين نجح الضباط الأحرار في وضع خطة عسكرية دقيقة للسيطرة على العاصمة بغداد خلال ساعات قليلة. وفي الوقت نفسه، كانت القوى السياسية، وعلى رأسها الحزب الشيوعي، قد هيأت الشارع لتقبل التغيير، من خلال نشاطها المستمر في النقابات والمنظمات الجماهيرية. وقد أدى هذا التلاقي بين العمل السياسي والعمل العسكري إلى نجاح الثورة بسرعة، حيث لم يواجه الضباط مقاومة تُذكر، وهو ما يعكس حجم التآكل الذي أصاب بنية النظام الملكي في تلك المرحلة.[35]

يُظهر تحليل مسار التنسيق بين القوى السياسية، ولاسيما الحزب الشيوعي العراقي، وتنظيم الضباط الأحرار أن هذا التقارب كان نتاجاً لظروف موضوعية فرضتها طبيعة الأزمة التي كان يعاني منها النظام الملكي في سنواته الأخيرة، أكثر مما كان نتيجة تخطيط استراتيجي طويل الأمد بين الطرفين. فالقوى السياسية المدنية، رغم امتلاكها قاعدة جماهيرية واسعة، كانت تفتقر إلى الأداة التنفيذية القادرة على حسم الصراع، في حين امتلك الضباط الأحرار القوة العسكرية لكنهم كانوا بحاجة إلى غطاء شعبي

(٢) -حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 201
(٣)- المصدر نفسه، ص٢٠١.
(١) -توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 245.
(٢) -عبد المجيد الرافعي، المصدر السابق، ص 318.

يضفي الشرعية على تحركهم. ومن هنا نشأ نوع من التكامل غير المباشر، حيث عمل كل طرف ضمن مجاله دون اندماج تنظيمي حقيقي. كما أن تصاعد الأزمات الداخلية، مثل الاحتجاجات الشعبية واتساع فجوة الثقة بين السلطة والمجتمع، إلى جانب العوامل الإقليمية كصعود المد القومي العربي، ساهم في تسريع هذا التقارب. إلا أن هذا التنسيق بقي محدوداً وهشاً، وهو ما يفسر لاحقاً سرعة تحول العلاقة بين القوى السياسية والعسكرية بعد نجاح الثورة إلى حالة من التنافس والصراع على السلطة، مما يدل على أن وحدة الهدف لم تكن كافية لبناء شراكة سياسية مستقرة، بل كانت ظرفية فرضتها متطلبات إسقاط النظام أكثر من كونها مشروعاً سياسياً متكاملاً لما بعده.[36]

الفصل الثالث
أحداث الموصل وكركوك والانقلاب على الشيوعيين

أحداث الموصل وكركوك والانقلاب على الشيوعيين تشير إلى فترة مضطربة في تاريخ العراق أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، بعد ثورة 14 تموز 1958. في تلك المرحلة تصاعد الصراع بين القوى السياسية، خاصة بين القوميين والشيوعيين. شهدت الموصل عام 1959 تمردًا قاده ضباط قوميون ضد حكومة عبد الكريم قاسم، وترافق مع أعمال عنف دامية بين الطرفين. كما حدثت في كركوك مواجهات عنيفة بين الشيوعيين وخصومهم أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا. لاحقًا، في عام 1963، وقع انقلاب عسكري أطاح بحكم قاسم، وقاده تحالف من القوميين والبعثيين، أعقبه حملة قمع شديدة ضد الشيوعيين وأنصارهم، تخللتها اعتقالات وإعدامات، ما أدى إلى إضعاف نفوذ الحزب الشيوعي في العراق بشكل كبير.
كما امتدت حالة التوتر إلى بعض المدن مثل الموصل وكركوك، إذ ظهرت خلافات بين القوى المؤيدة لحكومة عبد الكريم قاسم والقوى القومية المعارضة لها. أدت هذه الخلافات إلى اضطرابات وصدامات داخلية كشفت ضعف الاستقرار السياسي بعد قيام الجمهورية، وأظهرت أن الثورة لم تُنهِ جميع المشكلات، بل فتحت مرحلة جديدة من الصراع بين الاتجاهات السياسية والقومية المختلفة في العراق.

المبحث الأول: حركة الشواف في الموصل

شهدت مدينة الموصل في آذار عام 1959 واحدة من أخطر الأحداث التي واجهت النظام الجمهوري بعد ثورة 14 تموز 1958، حيث قاد العقيد عبد الوهاب الشواف، آمر موقع الموصل، حركة تمرد مسلح ضد حكومة عبد الكريم قاسم. وقد جاءت هذه الحركة في ظل تصاعد التوتر بين التيارات القومية العربية المدعومة من الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر، وبين القوى اليسارية وعلى رأسها الحزب الشيوعي العراقي الذي ازداد نفوذه بعد الثورة. وقد استغل الشواف حالة الاستياء داخل

(٣)- المصدر نفسه، ص٣١٩.

بعض وحدات الجيش، فضلاً عن دعم بعض العشائر والقوى المحلية، ليعلن تمرده في 8 آذار 1959، محاولاً السيطرة على المدينة وإسقاط النظام في بغداد. كما اعتمد في تحركه على إذاعة محلية في الموصل لبث بياناته التي دعا فيها إلى الإطاحة بالحكومة، وهو ما يعكس وجود تخطيط مسبق ومحاولة لكسب التأييد الشعبي والعسكري. إلا أن الحكومة سارعت إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، حيث أرسلت تعزيزات عسكرية، كما لعبت القوى الشعبية، خاصة الشيوعيين، دوراً في التصدي للحركة داخل المدينة، مما أدى إلى فشلها خلال أيام قليلة ومقتل الشواف.[37]

وقد كشفت حركة الشواف عن عمق الانقسامات داخل المجتمع العراقي، وكذلك داخل المؤسسة العسكرية نفسها، حيث لم يكن الجيش موحداً في توجهاته، بل كان منقسماً بين تيارات قومية ويسارية وأخرى مستقلة. كما أظهرت هذه الأحداث حجم الصراع الإقليمي الذي انعكس على الداخل العراقي، خاصة مع تصاعد نفوذ جمال عبد الناصر ومحاولته توسيع تأثيره في العراق. وقد اتُهمت الجمهورية العربية المتحدة بدعم الحركة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي زاد من حدة التوتر بين بغداد والقاهرة. ومن جهة أخرى، أدى فشل الحركة إلى تعزيز موقع الحزب الشيوعي العراقي، الذي ظهر كقوة داعمة للنظام الجمهوري، حيث شارك أعضاؤه في الدفاع عن النظام، مما أكسبهم نفوذاً أكبر داخل الدولة. إلا أن هذا النفوذ المتزايد أثار مخاوف قوى أخرى، خاصة القوميين، مما أدى إلى تصاعد الصراع السياسي في المرحلة اللاحقة.[38]

كما أن الأحداث التي رافقت حركة الشواف لم تقتصر على المواجهات العسكرية، بل شهدت المدينة أعمال عنف واسعة، حيث وقعت تصفيات واعتقالات بين الأطراف المتصارعة، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا. وقد لعبت الإذاعة دوراً مهماً في تأجيج الصراع، حيث استخدمها الشواف لإعلان تمرده، في حين استخدمتها الحكومة لبث بيانات مضادة. كما أن مشاركة بعض العشائر في هذه الأحداث تعكس طبيعة التركيبة الاجتماعية للموصل، حيث تتداخل العوامل القبلية مع الانتماءات السياسية. وقد أدى فشل الحركة إلى حملة اعتقالات واسعة ضد المشاركين فيها، إضافة إلى تصفية بعض العناصر المتهمة بالتورط، وهو ما يعكس طبيعة المرحلة التي اتسمت باستخدام القوة في حسم الصراعات السياسية. كما أن هذه الأحداث شكلت بداية لمرحلة جديدة من عدم الاستقرار، حيث تزايدت الشكوك بين القوى السياسية المختلفة، وبدأت مرحلة من الصراع المفتوح على السلطة.[39]

---

(١) -عبد الإله النعيمي، تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، دار الحكمة، 2010، ص 211

(١) -عبد الخالق حسين، تطورات العراق السياسية بعد 1958، بيروت، دار الرافدين، 2012، ص 98

(٢) - كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2006، ص 167

وفي ضوء هذه التطورات، يمكن القول إن حركة الشواف في الموصل لم تكن مجرد تمرد عسكري محدود، بل كانت تعبيراً عن صراع أوسع على هوية النظام السياسي في العراق بعد الثورة، بين اتجاهات مختلفة تسعى كل منها إلى فرض رؤيتها. فقد مثلت هذه الحركة أول اختبار حقيقي لقدرة النظام الجمهوري على البقاء، كما كشفت عن هشاشة التوازنات التي قام عليها، خاصة في ظل غياب توافق سياسي شامل بين القوى المختلفة. كما أن اعتماد النظام على دعم الحزب الشيوعي في مواجهة خصومه أدى إلى اختلال في ميزان القوى، مما ساهم لاحقاً في تعميق الانقسامات. وقد مهدت هذه الأحداث الطريق لتصاعد التوترات التي بلغت ذروتها في أحداث كركوك والانقلاب على الشيوعيين لاحقاً، مما يجعلها محطة أساسية لفهم تطور الصراع السياسي في العراق خلال هذه المرحلة.[40]

تُعد حركة الشواف في الموصل عام 1959 مؤشراً واضحاً على عمق الأزمة السياسية التي أعقبت ثورة 14 تموز 1958، إذ كشفت هذه الحركة عن طبيعة الانقسام الحاد داخل بنية النظام الجمهوري بين التيارات القومية واليسارية، وكذلك داخل المؤسسة العسكرية نفسها. فلم تكن الحركة مجرد تمرد عسكري محدود، بل جاءت نتيجة تراكم التوترات الناتجة عن سياسات عبد الكريم قاسم، خاصة في اعتماده المتزايد على الحزب الشيوعي العراقي كقوة داعمة لنظامه، الأمر الذي أثار مخاوف القوميين ودفعهم إلى التحرك. كما أن البعد الإقليمي لعب دوراً مهماً في تأجيج هذه الأزمة، في ظل الصراع بين التوجه القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر، والتوجهات الأخرى داخل العراق. ويُلاحظ أن فشل حركة الشواف لم يؤدِ إلى استقرار الأوضاع، بل على العكس، ساهم في تعميق الانقسام وتعزيز منطق الصراع، حيث أدى إلى تصاعد نفوذ الشيوعيين بشكل مؤقت، مقابل تراجع التيارات القومية، وهو ما خلق حالة من الاختلال في التوازن السياسي. كما أن استخدام العنف والتصفيات خلال هذه الأحداث يعكس طبيعة المرحلة التي اتسمت بغياب التوافق السياسي واللجوء إلى القوة لحسم الخلافات، مما مهد لاحقاً لسلسلة من الأزمات والانقلابات التي شهدها العراق في السنوات اللاحقة.

المبحث الثاني: أحداث كركوك 1959

شهدت مدينة كركوك في تموز عام 1959 أحداثاً دموية تُعد من أبرز مظاهر الصراع السياسي والاجتماعي في العراق بعد ثورة 14 تموز 1958، حيث اندلعت اضطرابات عنيفة بين مكونات المدينة، خاصة بين التركمان والأكراد، في ظل توتر سياسي متصاعد بين القوى القومية والشيوعية. وقد تزامنت هذه الأحداث مع

(٣) -سامي مهدي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، بغداد، دار المأمون، 2015، ص 254

الاحتفالات بالذكرى الأولى للثورة، والتي شهدت استعراضات ومهرجانات نظمتها قوى سياسية مختلفة، وكان للحزب الشيوعي العراقي حضور بارز فيها من خلال أنصاره في النقابات والمنظمات الجماهيرية. ومع تصاعد التوتر، تحولت هذه الاحتفالات إلى مواجهات مسلحة وأعمال عنف، شملت اعتداءات وتصفية حسابات، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، فضلاً عن تخريب الممتلكات. وقد كشفت هذه الأحداث عن هشاشة التعايش بين مكونات المدينة، وكذلك عن عمق الانقسام السياسي الذي انعكس على الواقع الاجتماعي، خاصة في ظل غياب سيطرة حكومية فعالة في بداية الأحداث.[41]

وفي سياق هذه الأحداث، برز دور القوى السياسية، ولاسيما الحزب الشيوعي العراقي، الذي اتُّهم من قبل خصومه بالوقوف وراء تصاعد العنف، مستفيداً من نفوذه المتزايد داخل بعض الأوساط الشعبية، خاصة بين العمال والفئات الفقيرة. وفي المقابل، رأت قيادات الحزب أن ما حدث كان نتيجة استفزازات من قبل القوى القومية، ومحاولة لإضعاف نفوذ الشيوعيين بعد تصاعد دورهم في دعم النظام الجمهوري. كما أن موقف الحكومة بقيادة عبد الكريم قاسم اتسم بالتردد في بداية الأزمة، حيث لم تتخذ إجراءات حاسمة إلا بعد تفاقم الأوضاع، الأمر الذي ساهم في اتساع دائرة العنف. وقد أدى ذلك إلى تدخل الجيش لفرض النظام، واعتقال عدد من المشاركين في الأحداث، في محاولة لإعادة الاستقرار إلى المدينة.[42]
كما تعكس أحداث كركوك 1959 التداخل المعقد بين العوامل القومية والاجتماعية والسياسية، حيث لم تكن مجرد صراع عرقي، بل كانت أيضاً انعكاساً للصراع على السلطة والنفوذ بين القوى المختلفة داخل الدولة. فقد سعت كل جهة إلى استغلال الظروف لتعزيز موقعها، سواء من خلال التعبئة الجماهيرية أو عبر السيطرة على الشارع. كما أن هذه الأحداث أبرزت ضعف الدولة في إدارة التعددية الاجتماعية، خاصة في المدن المختلطة مثل كركوك، حيث تتداخل الهويات القومية مع الانتماءات السياسية. وقد أدى ذلك إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع، وزيادة حالة عدم الثقة بين مكوناته، وهو ما انعكس لاحقاً على مجمل الحياة السياسية في العراق.[43]
يمكن القول إن أحداث كركوك شكلت نقطة تحول في العلاقة بين النظام الجمهوري والقوى السياسية، خاصة الحزب الشيوعي العراقي، حيث بدأت مرحلة من التراجع التدريجي في نفوذ الحزب نتيجة تصاعد الانتقادات الموجهة إليه. كما أن هذه الأحداث ساهمت في إعادة تشكيل التحالفات داخل الدولة، حيث حاول عبد الكريم قاسم تحقيق توازن جديد بين القوى المختلفة، إلا أن هذا التوازن ظل هشاً، مما مهد الطريق لتصاعد الصراعات لاحقاً. وقد أظهرت هذه الأحداث أن الاعتماد على قوة سياسية

(١) -حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 233
(١) -توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 261
(٢) -عبد المجيد الرافعي، المصدر السابق، ص 329

واحدة دون تحقيق توافق وطني شامل يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، وهو ما كان له تأثير كبير على مسار التطورات السياسية في العراق في السنوات التالية.[44]

تُبرز أحداث كركوك عام 1959 طبيعة التعقيد البنيوي للأزمة السياسية في العراق بعد ثورة 14 تموز، إذ لم تكن هذه الأحداث مجرد صدامات محلية ذات طابع قومي أو اجتماعي، بل عكست تداخلاً عميقاً بين الصراع السياسي على السلطة والانقسامات المجتمعية داخل الدولة. فقد أدى تصاعد نفوذ الحزب الشيوعي العراقي، بدعم ضمني من عبد الكريم قاسم، إلى إثارة مخاوف القوى القومية والفئات الأخرى، مما خلق حالة من الاستقطاب الحاد انعكست بشكل مباشر على واقع المدن المختلطة مثل كركوك.[45]

كما أن ضعف قدرة الدولة على إدارة هذا التنوع، خاصة في ظل غياب مؤسسات قوية قادرة على ضبط التوازنات، ساهم في انفجار العنف بشكل سريع. ويُلاحظ أن هذه الأحداث كشفت حدود التحالف بين السلطة والشيوعيين، حيث تحول هذا التحالف من عنصر دعم للاستقرار إلى عامل توتر داخلي، بسبب اختلال ميزان القوى. ومن جهة أخرى، فإن استخدام العنف والتصفيات خلال هذه الأحداث يعكس انتقال الصراع السياسي من مستوى التنافس إلى مستوى المواجهة المفتوحة، وهو ما مهد لاحقاً لتراجع نفوذ الشيوعيين وتصاعد الدعوات لإعادة التوازن داخل النظام. وبالتالي، يمكن اعتبار أحداث كركوك نقطة تحول مهمة كشفت هشاشة البنية السياسية والاجتماعية للدولة، وأسهمت في إعادة تشكيل مسار الصراع السياسي في العراق خلال المرحلة اللاحقة.[46]

المبحث الثالث: تصادم عبد الكريم قاسم مع الحزب الشيوعي العراقي

شهدت الفترة التي أعقبت أحداث الموصل وكركوك عام 1959 تحولاً ملحوظاً في طبيعة العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي، حيث بدأت بوادر التوتر تظهر بعد مرحلة من التعاون النسبي الذي أعقب ثورة 14 تموز 1958. فقد كان الحزب الشيوعي من أبرز الداعمين للنظام الجمهوري في بداياته، وساهم في تثبيت أركانه من خلال نفوذه في الشارع، خاصة بين العمال والطلبة. إلا أن هذا النفوذ المتزايد بدأ يثير قلق قاسم، الذي كان يسعى إلى الحفاظ على توازن سياسي بين مختلف القوى، وعدم السماح لأي طرف بالهيمنة على السلطة. وقد تجلى هذا التوتر في قرارات حكومية هدفت إلى تقليص دور الحزب، مثل الحد من نشاط المنظمات الجماهيرية المرتبطة به، ومحاولة ضبط الخطاب السياسي في الشارع. كما أن الضغوط الداخلية من القوى القومية، إلى جانب التحديات الإقليمية، دفعت قاسم إلى

(٣) -حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 240

(٤)- المصدر نفسه، ص٢٤١.

(١)- حنا بطاط، المصدرالسابق، ص٢٤١.

إعادة النظر في علاقته مع الشيوعيين، مما شكل بداية مرحلة جديدة من الفتور بين الطرفين[47]

ومع دخول عام 1960، اتخذت العلاقة بين الطرفين منحى أكثر تعقيداً، حيث بدأ الحزب الشيوعي يطالب بدور أكبر في السلطة، مستنداً إلى حجمه الجماهيري ودوره في الدفاع عن النظام خلال الأزمات السابقة. وقد انعكست هذه المطالب في تصاعد النشاط السياسي للحزب، وتنظيمه للتظاهرات والفعاليات التي عبّرت عن طموحه في المشاركة الفعلية بالحكم. في المقابل، نظر عبد الكريم قاسم إلى هذه التحركات بعين الحذر، معتبراً أنها قد تهدد توازن النظام وتفتح الباب أمام صراعات داخلية. ولذلك، اتجه إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد من هذا التوسع، مثل تقليص مساحة العمل السياسي المفتوح، ومراقبة نشاطات الحزب بشكل أكبر. كما حاول قاسم التقارب مع قوى أخرى، بما في ذلك بعض التيارات القومية، في محاولة لإيجاد توازن جديد داخل الساحة السياسية.[48]

وفي ظل هذه التطورات، تصاعدت حدة الصراع غير المباشر بين الطرفين، حيث بدأت وسائل الإعلام والخطابات السياسية تعكس هذا التوتر بشكل واضح. فقد اتهمت بعض القوى الحزب الشيوعي بمحاولة السيطرة على مفاصل الدولة، في حين دافع الحزب عن نفسه باعتباره قوة وطنية تسعى إلى حماية الثورة. كما شهدت هذه المرحلة سلسلة من الإجراءات الأمنية التي استهدفت بعض عناصر الحزب، إلى جانب تقليص نفوذه داخل المؤسسات الحكومية. وقد ساهمت هذه الإجراءات في إضعاف العلاقة بين الطرفين، وتحويلها من علاقة تعاون إلى علاقة تنافس مشوب بالحذر. كما أن التغير في موقف قاسم لم يكن فقط نتيجة عوامل داخلية، بل تأثر أيضاً بالظروف الإقليمية والدولية، خاصة في ظل تصاعد التوترات بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة.[49]

وفي النهاية، يمكن القول إن تصادم عبد الكريم قاسم مع الحزب الشيوعي العراقي كان نتيجة طبيعية لاختلال التوازن في العلاقة بين السلطة والقوى السياسية، حيث أدى اعتماد النظام في بداياته على دعم الحزب إلى منحه نفوذاً واسعاً، لكنه في الوقت نفسه خلق حالة من القلق لدى القيادة السياسية. ومع مرور الوقت، تحولت هذه العلاقة إلى صراع على النفوذ، خاصة في ظل غياب إطار مؤسسي ينظم العلاقة بين الطرفين. وقد أسهم هذا الصراع في إضعاف الجبهة الداخلية للنظام الجمهوري، ومهّد الطريق للأحداث اللاحقة التي شهدها العراق، بما في ذلك الانقلاب الذي أطاح بحكم قاسم عام 1963، وهو ما يؤكد أن غياب التوازن السياسي والتوافق بين القوى المختلفة كان من أبرز عوامل عدم الاستقرار في تلك المرحلة.[50]

يُظهر تحليل طبيعة العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي أن هذا التصادم لم يكن حدثاً طارئاً، بل كان نتيجة حتمية لتناقضات بنيوية في طبيعة النظام

---

(٢) -حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 255.

(٣) -توفيق السويدي، المصدر السابق، ص 273

(١) -عبد المجيد الرافعي، المصدر السابق، ص 341

(٢) -حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 262

السياسي الذي نشأ بعد ثورة 14 تموز 1958. فالعلاقة بين الطرفين قامت منذ البداية على أساس مرحلي، حيث احتاج قاسم إلى الدعم الجماهيري الذي وفره الحزب، في حين رأى الشيوعيون في النظام الجديد فرصة لتحقيق نفوذ سياسي واسع. إلا أن غياب إطار مؤسسي ينظم هذه العلاقة، واعتمادها على التوازنات الشخصية والسياسية المؤقتة، جعلها عرضة للتوتر مع تغير الظروف. كما أن سعي قاسم إلى احتكار السلطة والحفاظ على استقلال قراره السياسي اصطدم بطموحات الحزب في توسيع مشاركته في الحكم، مما أدى إلى تصاعد الشكوك المتبادلة. ومن جهة أخرى، فإن الضغوط الداخلية من القوى القومية، إلى جانب التحديات الإقليمية المرتبطة بالحرب الباردة، دفعت قاسم إلى تقليص اعتماده على الشيوعيين، وهو ما سرّع من وتيرة الصراع. وبالتالي، يمكن القول إن هذا التصادم يعكس فشل النظام في بناء توازن سياسي مستقر، ويُعد أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في إضعافه، ومهّدت الطريق لانهياره لاحقاً.

الخاتمة

تناول هذا البحث دراسة دور الحزب الشيوعي العراقي في الحياة السياسية منذ أواخر العهد الملكي وحتى مرحلة ما بعد ثورة 14 تموز 1958، مع التركيز على علاقته بالقوى السياسية والعسكرية، وتحليل مسار تطور هذه العلاقة في ظل التحولات التي شهدها العراق خلال تلك الفترة. وقد أظهرت الدراسة أن نشأة الحزب جاءت في سياق ظروف سياسية واقتصادية معقدة، اتسمت بعدم الاستقرار والتبعية للنفوذ الأجنبي، الأمر الذي ساعد على انتشار الأفكار اليسارية بين فئات واسعة من المجتمع، خاصة العمال والمثقفين. كما بيّنت أن الحزب استطاع خلال الأربعينيات والخمسينيات أن يرسخ وجوده كقوة سياسية مؤثرة، من خلال نشاطه الجماهيري ومشاركته في الأحداث الوطنية، مثل وثبة 1948 وانتفاضة 1956.

كما أوضح البحث أن الحزب الشيوعي العراقي لعب دوراً مهماً في التمهيد لثورة 14 تموز 1958، سواء من خلال دعمه للتحركات المناهضة للنظام الملكي أو من خلال مساهمته في تعبئة الشارع سياسياً. وفي الوقت نفسه، أظهرت الدراسة أن التحول نحو العمل العسكري لم يكن خياراً أيديولوجياً بقدر ما كان استجابة لظروف القمع السياسي وفشل الوسائل السلمية. وقد تزامن هذا التحول مع ظهور تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش، حيث نشأ نوع من التنسيق غير المباشر بين الطرفين، قائم على تلاقي الأهداف دون وجود تحالف تنظيمي واضح.

وفي مرحلة ما بعد الثورة، بيّن البحث أن العلاقة بين الحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم مرت بمرحلتين أساسيتين: الأولى اتسمت بالتعاون والدعم المتبادل، حيث اعتمد

النظـام علـى الحـزب فـي تثبيـت أركانـه، والثانيـة شـهدت تصـاعد التـوتر والصـراع نتيجـة اختلال التـوازن فـي هـذه العلاقـة. كمـا أظهـرت الأحـداث التـي شـهدها العـراق، مثـل حركـة الشـواف فـي الموصـل وأحـداث كركـوك عـام 1959، مـدى تعقيـد الوضـع السياسـي والاجتمـاعي، حيـث تـداخلت العوامـل القوميـة والسياسـية، وأسـهمت فـي تعميـق الانقسامات داخل المجتمع.

وفـي ضـوء مـا سـبق، يمكـن الاسـتنتاج أن تجربـة الحـزب الشـيوعي العراقـي خـلال هـذه المرحلـة تعكـس طبيعـة الصـراع السياسـي فـي العـراق، الـذي اتسـم بغيـاب الاسـتقرار والتوافـق بـين القـوى المختلفـة، واعتمادهـا علـى التحالفـات المؤقتـة التـي سـرعان مـا تتحـول إلـى صـراعات. كمـا أن فشـل النظـام فـي إدارة هـذا التعـدد السياسـي والاجتمـاعي أدى إلـى إضـعافه، ومهّـد الطريـق للأحـداث اللاحقـة التـي شـهدها العـراق، بمـا فـي ذلـك الانقلابـات العسـكرية. وعليـه، فـإن دراسـة هـذه المرحلـة تسـهم فـي فهـم جـذور الأزمـات السياسـية فـي العـراق، وتبـرز أهميـة بنـاء نظـام سياسـي قـائم علـى التـوازن والتوافـق بـين مختلـف القـوى لضمان الاستقرار.

نتائج البحث

1) نشـأ الحـزب الشـيوعي العراقـي فـي ظـل ظـروف سياسـية واقتصـادية صـعبة خـلال العهد الملكي، مما ساعد على انتشاره بين الطبقات الفقيرة والعمال والمثقفين.
2) لعـب الحـزب الشـيوعي دوراً مهمـاً فـي تنميـة الـوعي السياسـي داخـل المجتمـع العراقـي، خاصـة مـن خـلال مشـاركته فـي الحركـات الاحتجاجيـة مثـل وثبـة 1948 وانتفاضة 1956.
3) أسـهمت سياسـات النظـام الملكـي المرتبطـة بـالنفوذ البريطـاني، مثـل معاهـدة 1922 وحلـف بغـداد، فـي تعزيـز المعارضـة السياسـية وتنـامي دور الأحـزاب الوطنية ومنها الحزب الشيوعي.
4) لـم يكـن التحـول نحـو العمـل العسـكري خيـاراً أيـديولوجياً للحـزب الشـيوعي، بـل جاء نتيجة القمع السياسي وفشل الوسائل السلمية في تحقيق التغيير.
5) أدى ظهـور تنظـيم الضـباط الأحـرار داخـل الجـيش إلـى تـوفير أداة حاسـمة للتغيير، مما مهّد الطريق لثورة 14 تموز 1958.
6) كـان التنسـيق بـين الحـزب الشـيوعي والضـباط الأحـرار غيـر مباشـر، وقـائم علـى تلاقي الأهداف دون وجود تحالف تنظيمي واضح.
7) سـاهم الحـزب الشـيوعي فـي دعـم النظـام الجمهـوري بعـد الثـورة، مـن خـلال نفـوذه الجماهيري ومشاركته في تثبيت أركان الحكم الجديد.
8) كشـفت أحـداث الموصـل 1959 عـن عمـق الانقسـامات السياسـية داخـل العـراق، خاصة بين التيارات القومية والشيوعية.

9) أظهرت أحداث كركوك 1959 هشاشة التوازن الاجتماعي والسياسي، وفشل الدولة في إدارة التنوع القومي والسياسي.
10) أدت زيادة نفوذ الحزب الشيوعي بعد الثورة إلى إثارة مخاوف القوى الأخرى، مما ساهم في تصاعد التوترات السياسية.
11) تحولت العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي من التعاون إلى الصراع بسبب تضارب المصالح واختلال التوازن السياسي.
12) كان غياب التوافق السياسي بين القوى المختلفة أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في العراق بعد 1958.
13) أسهمت الصراعات الداخلية والانقسامات السياسية في إضعاف النظام الجمهوري، ومهّدت الطريق للانقلابات اللاحقة.
14) تعكس هذه المرحلة من تاريخ العراق طبيعة الصراع السياسي القائم على التحالفات المؤقتة التي سرعان ما تتحول إلى صراعات على السلطة.

قائمة المصادر

الوثائق والمذاكرات

1) توفيق السويدي، مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، بيروت، 1969.
2) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2006.

الرسائل والاطاريح الجامعية

1) محمد عبد الكريم، يوسف سلمان يوسف (فهد) ودوره في الحركة الوطنية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.
2) علي حسين كاظم، انتفاضة 1956 في العراق وأثرها السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2010.
3) سعدون عبد الأمير، أحمد حسن البكر ودوره في الحياة السياسية العراقية 1958–1968، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008.

==========

الكتب

1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مكتبة المثنى، بغداد، 1988.
2) العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1992.
3) فارس علوان، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الحكمة، بغداد، 2014.
4) فارس علوان، تطور النظام السياسي في العراق، دار الحرية، بغداد، 2016.
5) خليل حسين، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2003.
6) عبد السلام محمد، العراق في العهد الجمهوري الأول، دار الحرية، بغداد، 1985.
7) عزيز سباهي، فهد والحزب الشيوعي العراقي، دار الفارابي، دمشق، 1997.
8) عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دار الفارابي، دمشق، 2002.
9) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
10) عبد الله شلش، حلف بغداد: دراسة في السياسة الدولية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1984.
11) فؤاد مطر، ثورة 14 تموز في العراق، دار النهار، بيروت، 1978.
12) عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، دار النهار، بيروت، 1973.
13) عبد المجيد الرافعي، تطور الحركة الوطنية في العراق، دار الحرية، بغداد، 1980.
14) عبد الإله النعيمي، تاريخ العراق السياسي المعاصر، دار الحكمة، بغداد، 2010.
15) عبد الخالق حسين، تطورات العراق السياسية بعد 1958، دار الرافدين، بيروت، 2012.
16) سامي مهدي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، دار المأمون، بغداد، 2015.